مع الشيخ بن تاويت الطنجي في مقدمة تحقيق كتاب «ترتيب المدارك»

عبد السلام شقور*

لست في حاجة إلى بيان أهمية كتب التراجم في البحث العلمي التراثي أياً كان موضوعه، ويكفي القول هنا إن هذا الضرب من التأليف وإن كان يختص بتراجم الأعلام، فإن المادة أو المواد التي يقدمها للباحث هي من حيث التنوع والجدة في كثير من الأحيان بحيث تفيد البحث في شتى ضروب المعرفة.

وتزداد أهمية كتاب «ترتيب المدارك» لانفراد الكتاب بتراجم ومواد قيمة تخص القرنين الرابع والخامس الهجريين. و«ترتيب المدارك» على أية حال أقدم ما انتهى إلينا من تصانيف المغاربة بل أقدمها على الإطلاق في باب التراجم. ومن المفيد الإشارة إلى أن كتاب «ترتيب المدارك» كان بداية لسلسة من الصلات والتذييلات، تبتدئ بـ «الديباج المذهب» وتنتهي فيما نحسب بكتاب «الفكر السامي»، ومن أشهر هذه السلسلة «الديباج المذهب» لابن فرحون، و«نيل الابتهاج» و«كفاية المحتاج»، كلاهما لأحمد بابا السوداني، و«أزهار البستان»

---

* أستاذ بكلية الآداب - جامعة عبد المالك السعدي، تطوان

للشيخ ابن عجيبة إلى غير ذلك من التصانيف التي تخص التراجم عموماً وطبقات المالكية خصوصاً، وتغطي مدة تقرب من ألف سنة مؤرخة في كثير من الأحيان لجوانب من تاريخنا الثقافي والسياسي ولذلك فهي ثروة علمية لا نجد لها نظيراً في أشكال أخرى من التصانيف. وترتيب المدارك معلمة حقيقية تستوعب مشاهير رجال المالكية في جميع أنحاء العالم الإسلامي إلى حدود عصر عياض رحمه الله. وعليه فإن «ترتيب المدارك» يؤرخ في نفس الوقت للحياة العلمية في كثير من الأمصار الإسلامية، ونظراً لخصب مواده العلمية التي تتمثل في التراجم التي تجاوز عدها ألفاً وخمسمائة ترجمة، وفي الاستطرادات الغنية بفوائدها التي يجدها القارئ مبثوثة في التراجم فإن كل قسم من الكتاب صالح لإنجاز أطروحة أو أكثر، وقد كانت بعض أقسامه بالفعل موضوعات لأطروحة جامعية منذ مدة غير قصيرة.

ولما كان لهذا الكتاب كل هذه الأهمية، فقد توجهت العناية إلى طبعه، فطبع بالمشرق طبعة غير محققة، ثم صح عزم المغرب على نشره في طبعة علمية محققة، وتكلف بذلك الشيخ المرحوم محمد بن تاويت الطنجي، وهكذا أصدر الجزء الأول من الكتاب بتحقيقه منذ أكثر من ثلاثين سنة، ثم طرأت طوارئ حالت دون متابعة الشيخ ابن تاويت إخراج بقية أجزاء الكتاب، فكان أن تقدم المرحوم الأستاذ عبد القادرالصحراوي، والدكتور محمد بن شريفة، والعلامة أحمد سعيد أعراب لإخراج بقية أجزاء الكتاب محققة تحقيقاً علمياً وافياً بالغرض وتولى الأستاذ أحمد سعيد أعراب وضع ملاحق وإضافات هامة للكتاب وكذا وضع فهارس متنوعة تفيد في الاستفادة من الكتاب. فجازى الله الجميع أحسن الجزاء.

قدم المرحوم الشيخ ابن تاويت للجزء الأول من الكتاب بمقدمة خرج فيها عن المعهود في مثل هذا الأمر ذلك أنه اختصر الكلام اختصاراً شديداً فيما يخص ترجمة المؤلف، أعني القاضي عياض، فلم يتتبع جزئيات حياته، ولا وقف وقفة طويلة عند المواقف الغامضة في حياة المؤلف، فكانت بذلك مواقع من حياته يكتنفها الغموض أو التشكك غير أن المرحوم ابن تاويت أثار في تلك المقدمة قضايا كبرى يُعتبَر

البحث فيها، فيما نرى، مدخلاً لدراسة الفكر المغربي وفي جانبه المذهبي على الخصوص. كان المرحوم ابن تاويت يعلم أن البحث في حياة عياض يستدعي تخصيص كتاب مستقل في الموضوع، ولذلك نجده يقول : «وليس غرضنا في هذه الكلمة أن نستقصي دقائق تاريخ القاضي عياض، إنما هدفنا أن نسجل معالم عامة لحياته وخاصة ما يتصل بالجانب الفكري منها». وفي هذا الجانب الفكري من حياة عياض أثار ابن تاويت رحمه الله القضايا الكبرى التي نرى أنها تمثل أبرز قضايا الفكر المغربي في القرن السادس. ونسجل فيما يلي تلك القضايا على أن نبسط الكلام بعض البسط في بعضها، ونوضح منها ما يحتاج إلى توضيح، ونضيف ما يمكن إضافته، خاصة مما جد في مجال البحث في العقود الثلاثة الأخيرة التي أعقبت صدور الجزء الأول من «ترتيب المدارك»، وقد رأينا أن نسير في عرضنا لتلك القضايا وفق الترتيب الذي سار عليه المحقق في عرضها من حيث ترتيبها، وذلك كما يلي :

- صلة المغاربة بالمذاهب النظرية والمباحث الكلامية على الطريقة الأشعرية خاصة.

من الممكن القول إن المغرب عرف جل المذاهب الكلامية التي شاعت في المشرق، وقد بدأ الصراع المذهبي في المغرب مع بداية القرن الثاني للهجرة، أي مع ظهور الخوارج، وكانت حركة الخوارج في المغرب بلغت من القوة حداً كبيراً بحيث اكتسحت جل الأمصار المغربية[1] ثم وصلت إلى المغرب في القرن الثالث الدعوة الفاطمية وكان للمالكية صراع عنيف مع العُبيديين، وقف عنده عياض في ترجمة بعض المالكية وقد أسفر الصراع بين المالكية غيرهم عن انتصار المالكية وترسيخ المذهب المالكي في المغرب بصفة نهائية وذلك لأسباب

1 - يستحسن الرجوع في هذا إلى كتاب «الخوارج في المغرب»، فقد استعرض المؤلف فيه استعراضاً طيباً حركة الخوارج في المغرب.

عديدة[2]، وقد انفرد المذهب المالكي بالمغرب بعد محن وشدائد أكبرها دون شك محنة المالكية مع العُبيديين، وفي كتاب «ترتيب المدارك» أخبار مبثوثة في عدد من التراجم تخص ذلك الصراع، تكون في مجموعها مادة كافية لإنجاز بحث مستقل في الموضوع، وذلك إلى جانب وقفات القاضي عياض رحمه الله في الجزء الأول من «ترتيب المدارك» دافع فيها عن المالكية وعن أسس المذهب المالكي. وفي كلام عياض في الموضوع يبدو اطلاعه، رحمه الله، الواسع على ذلك الصراع بين المذاهب الفقهية خاصة وقد أتى على ذكر أسس الخلاف بينها مرجحاً بطبيعة الحال المذهب المالكي. كل ذلك يفند ما شاع في بعض الكتابات نقلاً عن المراكشي منها القول إن المغاربة كانوا صياماً عن غير المذهب المالكي بحيث لم يكونوا على اطلاع على غيره.

ويذكر عياض رحمه الله أن المالكية وجدت في الأشعرية أنجع الحجج للرد على منتقدي أهل السنة عموماً وعلى المالكية خصوصاً، ذكر ذلك في الترجمة التي عقدها للأشعري صاحب المذهب، وكان خصوم المالكية ينعتون المالكية بالمجسمة، وعلى ذلك سار دعاة المذهب التومرتي ونص كلام عياض :

«إن أهل السنة كانوا يعرفون بالمشيئة قبل ظهور الأشعري وهو لقب أطلقه عليهم خصومهم، إذ أثبتوا من السنة والشرع ما نفوه، فبهذه الصفة أولاً كان يعرف أئمة الذب عن السنة من أهل الحديث ... إلى أن جاء أبو الحسن الأشعري .. فأهل السنة من أهل المشرق والمغرب بحججه يحتجون، وعلى مذاهبه يذهبون»[3].

ولقد وقف الشيخ ابن تاويت الطنجي رحمه الله عند هذه القضية، وأطال القول فيها، وعاد إلى كتاب «الشفا» لعياض، ليؤكد الصفة الأشعرية لتوجه عياض المذهبي. قال الشيخ ابن تاويت في هذا الباب :

---

2 - تُنظَر في الموضوع محاضرة لأستاذنا الدكتور عباس الجراري، وكذا كتابه «الأدب المغربي من خلال ظواهره».

3 - «ترتيب المدارك» جـ 5 ص 26، «القاضي عياض الأديب» : 50.

«وصلة عياض بعلم الكلام وما يتبعه من جدل ومناظرة ومعرفة بدقائق آراء المخالفين لأهل السنة فيه تصل بنا إلى المدرسة التي أخرجت القاضي عياض وشيوخه الذين تعلم عليهم الكلام وأصول الدين ... نقول : هذه المدرسة كانت على علم تام بالجدل والمناظرة وأصول الدين والكلام على مذهب أبي الحسن الأشعري ...» إلى أن يقول :

«من هنا نصل إلى عدم صحة ما حيك حول مهدي الموحدين من أن علماء المغرب في عهد المرابطين لم تكن لهم معرفة بالجدل والنظر وأنهم لم يستطيعوا لذلك أن يثبتوا له في المناظرة، وأن التجسيم كان غالباً عليهم في الاعتقاد، ... إنها خدعة سياسية أذاعها ابن تومرت وأنصاره لتوطين نفوذهم في نفوس الجماهير واغتر بها المؤرخون، ومن العجيب أن يكون ابن خلدون الواعي من ضحاياها ...»[4].

والحق أن من عاد إلى مصادر العصر المرابطي، وإلى «الغنية» على وجه الخصوص يجد أن هذا العصر لم يكن عصر فقهاء فقط، بل كان عصر متكلمين وفلاسفة وصوفية[5]، وكانت هذه التيارات الفكرية على وفاق حينا وعلى خلاف حيناً آخر، وكان من نتائج خلافها ذلك الصراع حول كتاب «الإحياء» وحول قضايا أخرى.

ولا يعرَف أحد قبل الشيخ ابن تاويت عاد إلى كتابي «ترتيب المدارك»، و«الشفا بالتعريف بحقوق المصطفى» ليستخرج منهما ما يفيد في دراسة الحركة الفكرية في العصر المرابطي، ويستنبط منهما ما استنبطه الشيخ من فوائد قيمة في باب البحث في موضوع الحركة الفكرية في المغرب خلال العصر المرابطي.

وكان كتاب «الشفا» لا يقرأ إلا على سبيل التبرك، بمعنى أنه كان كتاباً من كتب الشمائل ليس غير، ولم ينظَر إليه بصفته مصدراً من مصادر الفكر المغربي.

– ومما يتعلق بما ذكرنا ما كتبه الشيخ ابن تاويت الطنجي في مقدمة التحقيق، موضوع هذا العرض، في موضوع الدعوة الموحدية وما

---

4 – مقدمة التحقيق : ص. ط.

5 – يُنظَر في هذا الصدد كتاب «القاضي عياض الأديب» ص. 50 وما بعدها.

ذهبت إليه من القول بالعصمة، وما صدر عن عياض رحمه الله من قول وفعل في مواجهة تلك الدعوة التي قامت على أساسها دولة الموحدين وقد قامت تلك الدعوة على الطعن في أهم ما يعتز به عياض وهي عقيدته السنية، قال الشيخ ابن تاويت :

«كانت هناك مقررات سنية لا سبيل إلى التخلي عنها، آمن بها أهل هذا المغرب، ومنهم علماؤه الذين جاهدوا في سبيل المحافظة عليها بكل ما كان لديهم من الوسائل، والعقيدة السنية تجيء في طليعة هذه المقررات، وهي تقرر فيما تقرر أن لا عصمة لأحد من الناس غير الأنبياء، أضف إلى قضية العصمة ما كانت تستلزمه من مظاهر التشيع..»[6].

- قضية ادعاء العصمة من قبل المهدي وما أثارته من ردود

والقضية الثالثة من القضايا الهامة التي وقف عندها ابن تاويت الطنجي في مقدمته ادعاء ابن تومرت للعصمة، ورد عياض على ذلك الادعاء، بإثبات العصمة للرسل ونفيها عن سواهم من البشر[7]. وقد خصص القاضي عياض رحمه الله قسماً هاماً من كتابه لموضوع عصمة الرسول صلى الله عليه وسلم، فساق فيه رحمه الله ما يرد كل شبهة هذا ولم يرد بـ «الشفا» اسم ابن تومرت ولا إشارة إليه أو إلى حركته ودعوته، ومع ذلك فإن ظهور الكتاب، أي كتاب «الشفا»، وهو كتاب يقوم على موضوع نفي العصمة عن غير الرسول وذلك في سياق بيان ما يجب ويمتنع في حق الرسول صلى الله عليه وسلم، في نفس الزمن الذي كانت فيه دعوة ابن تومرت أصبحت قوة تواجه جيش المرابطين، لا يمكن إلا أن يفرض علينا الربط بين دعوة ابن تومرت وبين كتاب «الشفا»، وقد أمكننا تحديد تاريخ تأليف «الشفا» استناداً إلى عبارة وردت في «الشفا» وهي قوله : قال القاضي عياض رحمه الله :

---

6 - مقدمة التحقيق، ص. ير.

7 - انظر كتاب «الشفا» 2\109، فما بعدها.

«لا يكاد يُعَد من سعى في تغييره وتبديد محكمه من المُلْحدة والمعطلة، لاسيما القرامطة، فاجمعوا كيدهم وحولهم وقوتهم وكذا اليوم نيفاً على خمسمائة عام فما قدروا على إطفاء شيء من نوره ولا تغيير كلمة من كلامه...»[8]، ويستنتج من كلام عياض أنه كان منهمكاً في تأليف «الشفا» في حدود سنة 520 لهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم. إن البحث في موضوع العصمة، عصمة الرسول صلى الله عليه وسلم يقدم لدارس الفكر المغربي في القرن السادس مادة غنية. ذلك أن الكلام في العصمة يجر إلى الحديث عن قضايا كثيرة جداً لها صلة بالعقائد وبالمباحث النظرية عامة.

- قضية إحراق «الإحياء»

ومما يتصل أيضاً بسبب من الأسباب بالصراع الذي عرفه المغرب في القرون الخمسة الأولى. موقف أهل العلم من كتاب «إحياء علوم الدين» للإمام الغزالي، وقضية حرق «الإحياء» أسالت حبراً كثيراً فلا داعي إلى بسط الكلام فيها إلا أن أحداً قبل الشيخ ابن تاويت لم يقف فيما نعلم، عند موقف عياض من المعركة التي قامت حول «الإحياء» ولم تكن قضية هذا الكتاب حادثاً معزولاً وإنما كان محور قضية مذهبية انقسم حولها أهل العلم في المغرب بين مدافع عن «الإحياء» ومنتصر له ومن كان يرى حرقه وإتلافه، ومن ثم فإن وقفة الشيخ ابن تاويت عند هذه القضية يجب أن تدرج ضمن محاولة الشيخ لوضع عياض في مكانه من الصراع الفكري في عصره. وحاصل رأي عياض في «الإحياء» ما ذهب إليه من أنه كان يرى أن يختصر هذا الكتاب، ويفهم من ذلك أن عياضاً لم يكن من الرافضين للكتاب كما أنه لم يكن من المدافعين عنه وفي هذا الباب قال الشيخ ابن تاويت محدداً موقف عياض :

«وآمن عياض بما آمن به أهل السنة في المغرب، وكان شديد التمسك بما آمن به، وقرأ على محمد بن عبد العزيز التغلبي المتوفى سنة 508هـ ردوده على الغزالي، وأغلب الظن - ولا شيء يمنع من - أنه

---

8 - «الشفا»، 1\268.

كان على علم بموقف المازري، شيخه، من كتاب «إحياء العلوم» للغزالي.

فكان لعياض - من هذا جميعه - رأيه في كتب الغزالي وآرائه مماثلاً لما رآه شيوخه ومعاصروه فيها. كان عياض يرى أن الغزالي لو اختصر «الإحياء» واقتصر فيه على العلم الخاص، وهذه عبارته، لكان كتاباً مفيداً، وغير الخالص من العلم في كتاب «الإحياء» - فيما يعني عياض - هو علم المكاشفة[9].

وأشار الشيخ ابن تاويت إلى أن الشعراني وابن العماد ذكرا أن عياضاً كان يرى وجوب حرق «الإحياء» ورأى انطلاقاً من ذلك أن ذلك ليس غريباً.

إن هذه القضايا الكبرى التي أثارها الشيخ ابن تاويت في مقدمة تحقيقه لكتاب «ترتيب المدارك» هي دون شك أهم القضايا التي أُسِّس على ضوئها الفكر المغربي، واختير على ضوئها التوجه المذهبي للمغرب ومن ثم يمكننا أن نقول وبحق إن المقدمة التي وضعها ابن تاويت الطنجي هي في حقيقة الأمر مدخل لدراسة الفكر المغربي ولسماته الكبرى التي ميزته خلال عصور. ومن المعروف أن المواقف السياسية اختلطت بتلك القضايا ولم يكن المذهب التومرتي وما نتج عنه من إقامة دولة الموحدين بعيداً عن تلك القضايا الكبرى. والمعروف أن ثورة المهدي وما حملته من مبادئ سرعان ما خمدت تاركة المجال لعودة سيادة المبادئ التي دافع عنها من خلال ما كتبه عن تلك القضايا.

- وفي مجال التوثيق سلك الشيخ ابن تاويت الطنجي مسلكاً مبتكراً في مجال التحقيق والتقديم له، فلم يثقل النص بالهوامش، ولا كلف نفسه عرض حياة عياض في تفاصيلها وجزئياتها ودقائقها وغوامضها، بل اكتفى بإبراز ما يجعل من عياض أحد مؤسسي الفكر المغربي.

هذا ولا بد من الإشارة إلى أن الشيخ وابن تاويت كتب عن عياض انطلاقاً من إجلال وتقدير عظيمين، ومن حب خالص لوطنه المغرب ويبدو هذا في تعليقاته المبثوثة في المقدمة.

---

9 - المقدمة : ص ير.

وقد بذل الشيخ ابن تاويت جهوداً مشكورة في تتبع آثار عياض : ما انتهى إلينا منها وما لم ينته إلينا، وتعمد سرد كل ما وقف عليه منها، فذكر ما وقف عليه منسوباً إلى عياض، حتى وإن أعوزه أمر الحسم في تلك النسبة، وهذا مسلك مقبول على أي حال، إذ ييسر للباحثين فيما بعد تحقيق النظر في أمر تلك النسبة.

– ساق ابن تاويت عناوين اثنين وثلاثين كتاباً، ولم يظهر في العقود الأخيرة إلا القليل من آثار عياض التي كانت في حساب الآثار المفقودة، ومن ذلك مجموعة من الخطب ظهرت ضمن مجموعة من الخطب فيها بعض من خطب ابن مرزوق. كما ظهرت كذلك مجموعة أخرى من خطبه لعلها المشار إليها قديماً، ومن آثار عياض ديوان خطب...[10].

ومن آثار عياض الهامة والتي لم تقع الإشارة إليها في أي مصدر من المصادر التي عنيت بذكرها كتابه في ترجمة رواة مالك، وهذا الكتاب لم نجد أحداً أشار إليه في غير كتاب «ترتيب المدارك»، وكأنما كان عياض رحمه الله يعلم مصيره، فذكره أكثر من مرة في المصدر المذكور. قال عياض رحمه الله :

«ولم أقصد في هذه الورقات – يقصد «ترتيب المدارك» – استيعاب كل ما ذُكر لي عنه رواية أو مجالسة أو سؤالاً، إذ قد أودعنا ذلك كتاباً آخر في جمهرة رواة مالك، انطوى على أزيد من ألف وثلاثمائة راوية، تقصيتها من الكتب المؤلفة في ذلك»[11].

ويتابع عياض حديثه عن كتابه المذكور فيقول :

«اقتصرنا في هذه الورقات على ذكر ألف اسم مهم، أي من أصل ألف وثلاثمائة اسم تضمنها كتاب «جمهرة رواة مالك» – ممن عرف اسمه وصحت روايته وشهرت صحبته، ورأينا أن لا نخلي هذا الديوان من هذا القدر».

وقال أيضاً في نفس الموضوع :

---

10 – لقد علمت عن طريق الصديق الباحث المقتدر : عبدالعزيز الساوري خبر ظهور الخطب العياضية المشار إليها أعلاه.

11 – «ترتيب المدارك» جـ 1، ص 13، «القاضي عياض الأديب»، ص. 116.

«قد جمع الرواة عن مالك غير واحد، وبلغ بهم بعضهم في تسمية من عُلم بالرواية عنه سوى من لم يعلم واجتمع لي من مجموعهم زائدة على ألف وثلاثمائة راو...

(و) كنا قد جمعنا رواة مالك على ما أشرنا إليه أول الكتاب فاجتمع لي منهم نيف على الألف اسم، وذكرنا في كتابنا هذا منهم في الطبقات الثلاث الفقهاء منهم إذ هم الغرض الذي بنينا عليه الكتاب ...»[12].

وذكر المنثوري[13] أنه يروي تآليف عياض، وعددها فيما يقول عشرون تأليفاً. وعليه فلعل بعض العناوين التي أوردها الشيخ ابن تاويت هي في بعض الأحيان لمؤلَّف واحد تعددت عناوينه، وذلك كما هو الشأن في الكتب التاريخية المنسوبة إليه، وهكذا تكون «العيون الست» أو «الفنون الستة» قسماً أو جزءاً من كتابه في التاريخ الذي ذكر له.

ونسب الونشريسي في «وفيات»ه كتاباً لعياض سماه «تحفة النفوس على نقط العروس»، ولم نجد أثراً لهذا الكتاب ، ولا ذكراً له في غير هذا المصدر المذكور.

وبعد

فإن المتأمل في المقدمة التي وضعها الشيخ ابن تاويت الطنجي لتحقيق «ترتيب المدارك» يجدها فريدة في بابها وأسلوبها، والحق أن تحقيقات المرحوم ابن تاويت مدرسة متميزة.

---

12 - «القاضي عياض الأديب» ص 116.

13 - «فهرست» المنثوري : 115.